الأمم المتحدة

E/CN.3/2010/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2009
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والأربعون

٢٣-٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: إحصاءات المخدرات وتعاطي المخدرات

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: إحصاءات المخدرات وتعاطيها وإحصاءات الجريمة

مذكرة من الأمين العام

وفقا لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين (انظر E/2009/24، الفصل الأول، ألف) يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن حالة الجريمة وإحصاءات المخدرات. ويقدم التقرير لمحة عامة عن أنشطة المكتب ويناقش التحديات المواجهة في عملية جمع إحصاءات المخدرات والجريمة وتحليلها ونشرها على الصعيدين الوطني والدولي. كما يعرض الشواغل التي أثارتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات فيما يتعلق بنوعية البيانات المتعلقة بالجريمة والمخدرات وتوافرها. ويعرض التقرير، الذي يستند إلى مشاورات الخبراء، اقتراحات بشأن كيفية تحسين الأدوات التي يستخدمها المكتب في جمع إحصاءات المخدرات والجريمة، ويدعو المكاتب الإحصائية الوطنية إلى المشاركة مشاركة أكثر فعالية، ولا سيما فيما يتعلق بإحصاءات الجريمة وإجراء دراسات استقصائية عن الإيذاء. وطلبت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية استشارة اللجنة الإحصائية في تنفيذ قرارها بشأن جمع البيانات. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى أن تحيط علما بهذا التقرير.

* E/CN.3/2010/1.

301209 301209 09-64092 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن إحصاءات المخدرات وتعاطيها وإحصاءات الجريمة

أولا- إحصاءات الجريمة

ألف - معلومات أساسية

١ - إحصاءات الجريمة هي عنصر حاسم في تقرير السياسات المتعلقة بمنع الجريمة، وتقوم كل البلدان تقريبا بجمعها. غير أن توافر معلومات قابلة للمقارنة الدولية عن الجريمة على الصعيد الدولي محدود جدا. وتعكس البيانات الإدارية المتعلقة بالجريمة، بحكم طبيعتها، إجراءات العدالة الجنائية في مواجهة الحوادث الجنائية التي تُبلغ السلطات بها، بدلا من العدد الفعلي من الجرائم المرتكبة. ويجعل ذلك من الصعب بوجه خاص مقارنة إحصاءات الجريمة بين مختلف البلدان. وخلال العقود القليلة الماضية، أصبحت الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء مكملا هاما للبيانات الإدارية التي تسجلها الشرطة ونظم العدالة الجنائية. وتُجري عدة بلدان بانتظام استقصاءات للأسر المعيشية بشأن الإيذاء، وتستخدم البيانات على نطاق واسع لرصد السياسات وتطويرها.

٢ - ورغم أنه ثبت أن الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء أداة فعالة جدا بالنسبة لعديد من البلدان، بما فيها البلدان النامية، للحصول على تقديرات لمستويات الجريمة، لا تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية بهذه الدراسات ولا تنسقها إلا في عدد قليل من البلدان، بينما تشارك سائر المؤسسات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان في هذا النوع من الدراسات. ويمكن، ضمن حدود معيّنة، مقارنة نتائج الدراسات الاستقصائية بين مختلف البلدان، مما يتيح مصدرا هاما للمعلومات على الصعيد الدولي.

٣ - وفي الوقت الذي تُحدَّد فيه سبل مواجهة التحديات المرتبطة بقياس الجرائم، أضحت إحصاءات الجريمة تجتذب اهتمام الأوساط الإحصائية المتزايد. كما أن هناك اعترافا بالدور المركزي لمنع الجريمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وحدد تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بنطاق ومضمون الإحصاءات الاجتماعية (ESA/STAT/AC.161/L.6)، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الجريمة والعدالة الجنائية بوصفهما شاغلا كبيرا من الشواغل الاجتماعية، ينبغي أن يقترن بنظام مناسب لجمع البيانات. ومن المسائل الناشئة التي حددها فريق الخبراء، تندرج ثلاث في مجال إحصاءات الجريمة (تصنيف الجرائم، والاتجار بالبشر، والعنف ضد المرأة).

باء – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأنشطة الدولية في ميدان إحصاءات الجريمة

٤ – يمكن تصنيف عمل المكتب وسائر الأنشطة الدولية المتعلقة بإحصاءات الجريمة إلى مجالات ثلاثة: جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛ ووضع المنهجيات؛ وتقديم المساعدة التقنية للبلدان.

١ – جمع البيانات ونشرها

٥ – ما انفك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يجمع بانتظام منذ السبعينات إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية. ويتم في إطار دراسات الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية جمع إحصاءات الشرطة وأجهزة القضاء من جميع الدول الأعضاء. وقد أُجريت الدراسات الاستقصائية ١١ مرة حتى الآن، وجُمعت من خلالها بيانات عن الفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ إلى عام ٢٠٠٨[(١)].

٦ – وتُجرى الدراسات الاستقصائية عن اتجاهات الجريمة بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتُرسل إلى المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات الشؤون الخارجية في جميع الدول الأعضاء[(٢)]. وتُنشر البيانات التي تُجمع من خلال تلك الدراسات على الإنترنت. ويبلغ معدل التغطية القطرية عادة ٥٠ في المائة تقريبا من البلدان البالغ عددها ١٩٢ بلدا. وفي عام ٢٠٠٩، جمع المكتب إحصاءات بشأن القتل العمد على نطاق جغرافي واسع (١٩٨ بلدا)، بهدف الاحتفاظ بمجموعة دولية عريضة من الإحصاءات المتعلقة بأحد أهم مؤشرات الجريمة[(٣)].

٧ – وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٥/٢٠٠٩ بشأن تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من مجالات الجريمة، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن ينشئ فريق خبراء حكوميا دوليا عاملا لمراجعة وتحسين أدوات جمع البيانات الدولية ونظم إبلاغها من أجل تحسين دقة

---

(١) النتائج والردود متاحة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/United-Nations-Surveys-on-Crime-Trends-and-the-Operations-of-Criminal-Justice-Systems.html.

(٢) تتبع بلدان الاتحاد الأوروبي إجراء مختلفا حيث ترسل الاستبيانات إلى موظف اتصال وطني معني بالإحصاءات الوطنية معيّن للعمل في فريق عامل يوجد مقره في المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

(٣) يمكن الاطلاع أيضا على الإحصاءات الدولية بشأن جريمة القتل من خلال بوابة بيانات الأمم المتحدة UNdata(http://data.un.org) .

ونوعية البيانات المتعلقة بحالة الجريمة في العالم، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بالتنسيق مع اللجنة الإحصائية. وبغية معالجة الطلبين الواردين في ذلك القرار، سيعقد فريق خبراء حكومي دولي مفتوح العضوية اجتماعا في الفترة من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، في الأرجنتين. ويُتوقع أن يصوغ الاجتماع توصيات بخصوص تحسين أدوات جمع البيانات ذات الصلة بشأن الجريمة، ولا سيما دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، وعمليات الجمع والفحص والتحليل والإبلاغ[٤]. وسيكون من بين المشاركين في الاجتماع ممثلون عن المؤسسات المعنية بالجريمة والعدالة الجنائية والمكاتب الإحصائية الوطنية. وقد جرت مشاورة خبراء أخرى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قدمت مدخلات لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عدد من المجالات شملت مراجعة استبيان دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية ووضع مؤشرات رئيسية.

٢ - وضع المنهجيات

٨ - وضع المكتب وعزز عددا من المنهجيات الموحدة في ميدان الجريمة لدعم البلدان في جمع البيانات الإدارية وبيانات الدراسات الاستقصائية وتحليلها ونشرها. ويمثل دليل الأمم المتحدة لوضع نظام لإحصاءات العدالة الجنائية[٥] المعايير المنهجية والمبادئ التوجيهية الدولية في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، قام المكتب واللجنة الاقتصادية لأوروبا في الآونة الأخيرة باستكمال دليل الدراسات الاستقصائية لضحايا الجريمة، الذي يهدف إلى دعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ استقصاءات الأسر المعيشية بشأن الجريمة والإيذاء. ويُعنى المكتب حاليا، بالاشتراك مع مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، بمجال عمل جديد يتعلق بوضع تصنيفات للجريمة يُتوخى استخدامها لأغراض إحصائية على الصعيد الدولي. وبدأت فرقة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب مهامها في نهاية عام ٢٠٠٩ ويُتوقع أن تنجزها بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وستكون النواتج الرئيسية في شكل مجموعة مبادئ بشأن النظم الدولية لتصنيف الجرائم لاستعمالها في أغراض إحصائية ودراسة حالة إفرادية لجرائم مختارة. وعلاوة على ذلك، يشارك المكتب في جهود مشتركة بين الوكالات تتعلق بوضع مؤشرات بشأن العنف ضد المرأة وتوفير معلومات عن قضاء الأحداث.

---

(٤) سيقدم تقرير فريق الخبراء إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها التاسعة عشرة المقرر عقدها في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.XVII.6.

٣ - المساعدة التقنية

٩ - لا يزال المكتب يقدم المساعدة التقنية للبلدان التي تطلبها لإجراء دراسات استقصائية عن الإيذاء، وتحسين جمع إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية وتحليلها. وعادة ما تكون الوحدات الإحصائية التابعة للمؤسسات المعنية بالجريمة والعدالة الجنائية، والمراصد الوطنية ودون الوطنية للجريمة، والمكاتب الإحصائية الوطنية، الجهات الرئيسية التي تستهدفها المساعدة. ويهدف المكتب إلى تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية لكي تنسق بكفاءة إحصاءات الجريمة وتدرج بطريقة أكثر منهجية، استخدام الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء (أو تطبيق الوحدات المعيارية المتعلقة بالإيذاء في الاستقصاءات الجارية) في خطتها الإحصائية الوطنية.

جيم - التحديات في مجال إحصاءات الجريمة

١٠ - رغم التقدم الذي أحرزته البلدان والمنظمات الدولية في تحسين نظام الإحصاءات الإدارية للجريمة وتنفيذ الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء أو تعزيز استخدامها، لا يزال هناك عدد من التحديات القائمة. وبما أن الإحصاءات الإدارية للجريمة تصدر عادة عن الشرطة والمحاكم والسجون، لا يشارك المكتب الإحصائي الوطني، في أغلب الأحيان، في تحديد المعايير الإحصائية لإحصاءات الجريمة، ويفتقر في العديد من البلدان إلى القدرة على أداء مهامه كهيئة تنسيق وطنية.

١١ - وباستثناء كثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعدد قليل من البلدان النامية، لم تدرج المكاتب الإحصائية الوطنية بعد إدراجا تاما الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء في برامجها أو في إحصاءاتها الرسمية بالرغم من أن أهميتها تحظى باعتراف واسع النطاق. وتنفيذ الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء أو استعمال الوحدات المعيارية بشأن الإيذاء في الدراسات الاستقصائية الجارية هما المجالان اللذان تستطيع فيهما المكاتب الإحصائية الوطنية تقديم حلول تتسم بالجودة العالية والكفاءة من أجل توسيع نطاق إحصاءات الجريمة.

١٢ - وهناك أيضا حاجة إلى تبسيط العمل المتعلق بإحصاءات الجريمة التي تُنشر على الصعيد الدولي من أجل معالجة المسائل المتصلة بنوعية البيانات، ولا سيما فيما يتعلق باتساقها ومدى قابليتها للمقارنة وحسن توقيت نشرها ومستوى تصنيفها ومدى صحتها وموثوقيتها ووضوحها وشفافيتها. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، صُممت الدراسة الاستقصائية الحادية عشرة لاتجاهات الجريمة، التي تشمل سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، بغية وضع صك بسيط يتألف

من قسم رئيسي ووحدتين مواضيعيتين[٦]، وذلك لجمع بيانات أدق وموثوقة وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي. ويمكن أن يساعد نظام إبلاغ أبسط وأكثر تكاملا الدول الأعضاء في عملية بناء قدراتها على جمع الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية والإبلاغ عنها.

١٣ - ولزيادة الإحصاءات المتعلقة بحالة الجريمة والعدالة الجنائية في الأوساط الإحصائية الدولية، من المهم إعادة إقامة روابط بين لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية واللجنة الإحصائية. ورغم مشاركة اللجنة الإحصائية في إحصاءات الجريمة منذ السنوات الأولى[٧]، لم تدرج هذه المسألة كبند دائم في جدول الأعمال في السنوات الأخيرة. ويمكن للصلة القائمة بين اللجنتين أن تساعد في تنبيه الأوساط الإحصائية إلى الحاجة إلى قياس الجرائم الناشئة، مثل الفساد، ويمكن أن توفر حلولا ستُستحدث، لولا ذلك، خارج نطاق الإحصاءات الرسمية. ومن خلال مشاركة اللجنة الإحصائية على نطاق أوسع، قد يكون ممكنا أيضا زيادة تنسيق العمل المتعلق بإحصاءات الجريمة على الصعيد الدولي من أجل تفادي أي ازدواج ممكن في الجهود مع سائر مبادرات الإبلاغ الجارية، بما فيها تلك التي تضطلع بها الهيئات الإقليمية والدولية. ونتيجة لذلك، قد يتشجع مزيد من الدول الأعضاء على الإبلاغ عن إحصاءاتها المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وتبادلها.

ثانيا - إحصاءات المخدرات

ألف - معلومات أساسية

١٤ - الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات عامل أساسي لفهم ديناميات أسواق المخدرات غير المشروعة وتنفيذ الردود على مستوى السياسات وتقييم فعاليتها. وتقدم دليلا قويا لتحديد الاتجاهات وتحليل التغيرات الطويلة والقصيرة الأمد وتقييم حجم الأسواق المتغير.

١٥ - وهناك ستة مجالات إحصائية رئيسية تُشكل نظاما شاملا لرصد المخدرات على الصعيدين الوطني والدولي: الإحصاءات المتعلقة بالإنتاج غير المشروع للمخدرات، وتعاطي المخدرات وآثارها الصحية، وأنشطة إنفاذ القوانين (من قبيل المضبوطات والاعتقالات)، والاتجار (حركة المخدرات غير المشروعة داخل البلد أو عبر الحدود)، وأسعار المخدرات غير

(٦) شملت إحدى الوحدتين المواضيعيتين مجال الاتجار بالأشخاص، من خلال جمع بيانات الشرطة والمحاكم بشأن عدد من الجرائم وأوصاف المجرمين والضحايا.

(٧) أشار قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨٠ (د-١٣) و٣٩٠ (د-١٣)، لعام ١٩٥١، إلى أن اللجنة الاجتماعية واللجنة الإحصائية ستعملان معا على الاضطلاع بمهمة جمع إحصاءات الجريمة على الصعيد الدولي.

المشروعة (على مستوى الإنتاج وتجارة الجملة وعلى صعيد الشارع)، ودرجات نقاء المخدرات (على مستوى البيع بالجملة وعلى صعيد الشارع).

١٦ - وتختلف قدرات البلدان على رصد أسواق المخدرات غير المشروعة اختلافا كبيرا بين المناطق والمواضيع. وعموما تتسم الإحصاءات المتعلقة بالإمداد بالمخدرات، بزيادة دقتها وتوافرها مقارنة بالإحصاءات المتعلقة بتعاطي المخدرات. وسبب ذلك هو أن الإحصاءات المتعلقة مثلا بالمضبوطات أو الاعتقالات، في مجال الإمداد بالمخدرات، تعتمد على جهاز الشرطة الحكومي المتاح في جميع البلدان تقريبا، بينما تتطلب الإحصاءات الحقيقية بشأن الطلب على المخدرات، مثل معدلات انتشار تعاطي المخدرات، إجراء دراسات استقصائية سكانية، وهو ما لا يتوافر في جميع البلدان.

١٧ - وتوجد في بعض البلدان مراصد وطنية أو هيئات مركزية تقوم بتنسيق جمع إحصاءات المخدرات وتحليلها ونشرها، بغرض رصد الحالة العامة للأسواق غير المشروعة. وتتولى سلطات وطنية مختلفة، في بلدان أخرى، المسؤولية عن مختلف مجالات إحصاءات المخدرات وليس هناك تنسيق فيما بينها.

باء - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأنشطة الدولية في ميدان إحصاءات المخدرات

١٨ - تتمثل مجالات عمل المكتب الرئيسية فيما يتعلق بإحصاءات المخدرات في جمع البيانات المتصلة بالمخدرات غير المشروعة وتجهيزها وتحليلها ونشرها من أجل وضع قاعدة أدلة يمكن أن توفر معلومات للمجتمع الدولي بشأن الاتجاهات العالمية في مختلف أسواق المخدرات. كما يدعم المكتب البلدان في ما تبذله من جهود لجمع إحصاءات المخدرات وتحليلها ونشرها. ويرد أدناه عرض المجالات الرئيسية الثلاثة:

١ - الإحصاءات المتعلقة باتجاهات تعاطي المخدرات غير المشروعة والإمداد بالمخدرات

١٩ - الأداتان الرئيسيتان اللتان يستخدمهما المكتب لرصد الإحصاءات المتعلقة باتجاهات تعاطي المخدرات غير المشروعة والإمداد بالمخدرات هما استبيان التقارير السنوية وتقارير فرادى مضبوطات المخدرات. وقد أُعدت هاتان الأداتان بتكليف من الاتفاقيات المتعلقة بالمخدرات ولجنة المخدرات وتُستعملان لجمع الإحصاءات السنوية (أو البيانات الأكثر تواترا في حالة فرادى المضبوطات) من البلدان. وباستعمال هاتين الأداتين وسائر المصادر الموجودة، يُطلع المكتب لجنة المخدرات بانتظام على الاتجاهات العالمية في أسواق المخدرات الرئيسية غير المشروعة ويُصدر التقرير العالمي السنوي عن المخدرات وعددا من التقييمات الإقليمية،

مما يتيح للمجتمع الدولي تحليلا متعمقا للحالة في مختلف الأسواق. وإضافة إلى التقارير التحليلية، ينشر المكتب عبر الإنترنت بيانات تتعلق بالمضبوطات والأسعار والإنتاج. غير أنه ينبغي نشر معلومات إضافية بانتظام بغية جعل جميع البيانات ذات الصلة التي تُجمع عن طريق استبيان التقارير السنوية متاحة لمقرري السياسات والباحثين والمجتمع المدني.

٢٠ - وفي عام ٢٠٠٩، اتخذت لجنة المخدرات قرارا طلبت فيه استعراض وتحسين أدوات جمع البيانات ونظم الإبلاغ المستعملة لجمع المعلومات من الدول الأعضاء بغية زيادة دقة وجودة البيانات المتعلقة بحالة المخدرات في العالم. ولتلبية ذلك الطلب، من المقرر إجراء مشاورات لخبراء حكوميين دوليين في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لاستعراض الأدوات المستخدمة حاليا في جمع البيانات، واقتراح مجموعة من الإجراءات المنقحة لكي تنظر فيها اللجنة في عام ٢٠١٠.

٢ - رصد زراعة المخدرات وإنتاجِها

٢١ - يُجري المكتب بانتظام، في إطار شراكات مع بلدان مختارة، دراسات استقصائية[٨] لرصد زراعة المحاصيل غير المشروعة وإنتاج المخدرات. وتُستعمل النتائج المستمدة من هذه الدراسات لإجراء تقييم، على الصعيدين العالمي والقطري، لنتائج الإجراءات التي تنفذها الدول الأعضاء في مجال مكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة. ويعمل البرنامج على بناء القدرات الوطنية على رصد زراعة وإنتاج المخدرات النباتية، بدعم مشاريع الرصد الوطنية والإقليمية وتقديم المساعدة التقنية ومشورة الخبراء مباشرة إلى الحكومات. وتكفل الأنشطة أن تكون نتائج رصد المحاصيل غير المشروعة وتقديرات إنتاج المخدرات قابلة للمقارنة بين مختلف البلدان، وقائمة على مبادئ علمية وعلى أساليب سليمة وشفافة ومقبولة دوليا.

٣ - تقديم الدعم للبلدان لتحسين الإحصاءات المتعلقة بأسواق المخدرات غير المشروعة

٢٢ - يقدم المكتب الدعم للتطوير الاستراتيجي لعملية جمع البيانات المتعلقة بتعاطي المخدرات ورصد تعاطيها في البلدان والمناطق التي تعاني من فجوات كبيرة على مستوى البيانات. وعندما تتوافر الموارد، يقوم المكتب بوضع منهجيات فعالة من حيث التكلفة ويدعم تبنيها، ويساعد البلدان لكي تقدم إليه بانتظام المعلومات المطلوبة[٩].

(٨) بناء على صور ساتلية وقياسات ميدانية ومقابلات مع المزارعين.

(٩) من خلال أدوات كاستبيان التقارير السنوية وتقارير فرادى المضبوطات.

جيم – التحديات في مجال إحصاءات المخدرات

٢٣ – شهد العقد الأخير عدة تحسنات في نوعية وتوافر البيانات المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة، بيد أنه لا يزال هناك عدد من التحديات. ففي بلدان كثيرة، لم يجر بعد حصر مدى تعاطي المخدرات غير المشروعة وإنتاجها حصرا كاملا، وذلك بسبب الافتقار إلى الموارد التقنية والمالية و/أو الإرادة السياسية. ونتيجة لذلك، تكون البيانات نادرة جدا فيما يتعلق ببعض المناطق وبعض أنواع المخدرات، ولا سيما المنشطات الأمفيتامينية. ومن المجالات التي يقل فيها أيضا توافر البيانات مجال تعاطي المخدرات، لأن عددا قليلا نسبيا من البلدان يُجري دراسات لتقدير معدل انتشار تعاطي المخدرات غير المشروعة، وقد لا تتواصل الدراسات الجارية مما يجعل تقييم التغيرات أمرا مستحيلا.

٢٤ – وتتركز زراعة الأفيون والكوكايين في بلدان قليلة. ويمكن رصد هذه الزراعة بدقة كبيرة بفضل تقنيات الاستشعار من بعد. غير أن تقديرات إنتاج الأفيون والكوكايين تتطلب معلومات عن غلة المحاصيل المزروعة، التي تقاس بقدر أقل من اليقين. ويواصل المكتب عمله من أجل تحسين تقديرات الغلال، بيد أن عدم الوصول إلى بعض المناطق الزراعية واستمرار التغيرات المناخية والزراعية يشكلان معا تحديات كبيرة.

٢٥ – وقد جرى صنع المنشطات الأمفيتامينية في ما يزيد على ٦٠ بلدا في العالم. ويتم صنعها في أماكن قريبة من سوق الاستهلاك في مرافق سرية ويمكن أن تنتشر تلك الصناعة أو تتغير بسرعة. ولذلك يصبح تقييم حالة أسواق المنشطات الأمفيتامينية أكثر صعوبة، ويعتمد بقدر كبير على قدرة الدول الأعضاء على جمع بيانات دقيقة في الوقت المناسب والإبلاغ عنها، إلا أن مناطق عديدة تفتقر إلى تلك القدرة.

٢٦ – ونظرا لانعدام البيانات في بعض المجالات وبعض البلدان، غالبا ما تكون هناك حاجة إلى وضع افتراضات وإجراء تعديلات بغية التوصل إلى تقديرات وطنية وإقليمية ودولية موثوقة وقابلة للمقارنة. ويواجه المكتب عددا من التحديات الإحصائية في تحديد الأساليب المناسبة لتقدير الفجوات على مستوى البيانات من أجل تقديم لمحات عامة إقليمية وعالمية عن أسواق المخدرات. وسيؤدي تكثيف مشاركة الأوساط الإحصائية الدولية في النهُج المتبعة في جمع البيانات وتقديرها إلى دعم استخدام منهجية إحصائية متينة استخداما أشد صرامة.

ثالثا – دور اللجنة الإحصائية في إحصاءات الجريمة والمخدرات

٢٧ – منذ عام ١٩٥١ واللجنة الإحصائية تقدم التوجيهات اللازمة للعمل الدولي في ميدان إحصاءات الجريمة. وفي عام ٢٠١٠، لا تزال الجريمة موضوعا يتصدر جدول المناقشات

المتعلقة بالسياسات، وثمة طلب متزايد على إحصاءات الجريمة على الصعيدين الوطني والدولي. غير أن اللجنة الإحصائية لم تناقش الموضوع لسنوات عديدة. وينطبق الأمر ذاته على إحصاءات المخدرات. وينبغي أن تشارك اللجنة الإحصائية من جديد في المناقشات بشأن إحصاءات الجريمة والمخدرات، وذلك بدعم لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات في اتخاذ قرارات ذات صلة بإحصاءات الجريمة والمخدرات تستند إلى مبادئ إحصائية. ويمكن أن يشمل دور اللجنة الإحصائية المجالات التالية:

(أ) تقديم تعليقات على أهمية وتأثير الأنشطة التي يضطلع بها المكتب وسائر المنظمات الدولية في ميدان إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية والمخدرات غير المشروعة؛

(ب) إسداء المشورة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات بشأن المسائل التي قد ينبغي أن تنظرا فيها في مداولاتهما بشأن المسائل المتعلقة بإحصاءات الجريمة والمخدرات؛

(ج) إسداء المشورة للمكتب بشأن المجالات والمناطق ذات الأولوية حيث تمس الحاجة إلى المشورة والمساعدة التقنيتين بشأن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية وإحصاءات المخدرات؛

(د) مناقشة دور المكاتب الإحصائية الوطنية في تنسيق إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية؛

(هـ) مناقشة دور المكاتب الإحصائية الوطنية في إجراء استقصاءات لضحايا الجريمة؛

(و) إدراج بند دائم، في جدول أعمالها، بشأن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية وإحصاءات المخدرات ضمن البند من جدول أعمالها المعنون ”بنود للمناقشة واتخاذ القرار“ وذلك من أجل: ’١‘ توجيه عمل المكتب وعمل سائر المنظمات الدولية فيما يتعلق باعتماد مؤشرات ومنهجيات موحدة؛ ’٢‘ إسداء المشورة للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن استكمال أدوات جمع البيانات في ميدان إحصاءات الجريمة والمخدرات.

٢٨ - واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علما بالآراء التي أعرب عنها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا التقرير.